المحاضرة الأولى

مظاهر العصور الوسطى في أوروبا

مقدمة:

يعتبر عصر النهضة نقطة تحول في تاريخ أوروبا، نقلها من العصر الوسيط المظلم إلى العصر الحديث، شهد فيه المجتمع الأوروبي تحولا ثقافيا وعلميا ودينيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولا شك أن هذه العملية لم تأتي من العدم، وإنما نتيجة إرهاصات وعوامل أتاحت للأوروبيين الاستفادة من الحضارة اليونانية واللاتينية والحضارة الإسلامية، أدى ذلك إلى بناء فكر أوروبي جديد اعتمد البحث والنقد والتجربة، فظهرت النظريات السياسية و الأفكار الإصلاحية والتجارب العلمية والمدارس التاريخية، وتطور الأدب والفن والثقافة ونمت اللغات القومية وتبلورت الدول الحديثة وشقت حركة الإصلاح الديني والكشف الجغرافي طريقها بنجاح كبير.

دخلت أوروبا العصر الوسيط منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476م، ولم تدخل العصر الحديث إلا في القرن 15 أي حوالي 10 قرون، أدى فيها غياب الحكم الإمبراطورية الروماني المركزي إلى الانهيار السياسي، إذ لم تستطع القوة السياسية الملكية في أوروبا الغربية إحياء الرابطة الأوروبية، بل وصلت أوروبا إلى الحضيض عندما أنشأ ملوكها النظام الإقطاعي، الذي أصبح رمزا للعزلة الاقتصادية والطبيعة الاقتصادية والصراع السياسي دون أن ننسى موقع الكنيسة التي زاد نفوذها الروحي والمادي والسياسي والفكري، في فترة كانت تعج بظلمات الجهل والاستعباد للفرد الأوروبي الذي فقد كل قيمته الاجتماعية.

1. الوضع السياسي:

منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية لم تعرف أوروبا الاستقرار، فانتشرت القبائل الرومانية، في غرب أوروبا وأقامت كيانات سياسية تفتقد إلى الحكم المركزي وإن وجد فقد كان ضعيفا وكان من الطبيعي أن يلجأ الضعفاء إلى الأقوياء، الذين كان لهم نوع من النفوذ والثروة، فحصلوا على الأرض من طرف الملك، إد كان هذا الأخير يمنح أصحاب الخدمات الجليلة من أصحاب النفوذ قطعة أرض كمكافأة، حتى أصبح الملك مع مرور الزمن لا يملك إلا أرضا مثله مثل الأمراء أو أقل منهم. ويمكن تلخيص المميزات السياسية في ما يلي:

- انتشار الإقطاعية في أوروبا كنظام سياسي واقتصادي.
- توسعات الملك شارلمان في أوروبا وظهور الإمبراطورية الكارولنجية، وضمت شمال إيطاليا وبفاريا وسكسونيا وعدة دول سلافية (لم يتوسع في إنجلترا أو جنوب إيطاليا وإسبانيا).
- تحولت مملكة شارلمان في سنة 800م إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة وعاصمتها مدينة "أخن" الألمانية.
- لم تستطع الإمبراطورية الرومانية توحيد أوروبا
- أنتج النظام الإقطاعي مشاكل سياسية خطيرة هددت الحكم المركزي بظهور صراع بين الملوك والأمراء، وظهور مصطلح (دولة داخل دولة).

2. الوضع الديني:

كانت المسيحية في ظل أوروبا الوثنية تعتمد على الحياة البسيطة، وبعد تحول الإمبراطورية الرومانية إلى الديانة المسيحية في القرن 4م، أنفق الملوك على الكنيسة كثيرا من العطايا المادية خاصة الأراضي، فتحول رجال الدين إلى أمراء دينيين واستغلوا هذه الامتيازات لصالحهم، وما أن حل القرن 12م حتى غدت الكنيسة مليئة بالأمراض والفساد.

اكتسبت الكنيسة القوى بسبب ثرائها الفاحش إذ كانت كل الأرض التي تملكها في أوروبا معفاة من الضرائب وتصل أموالها إلى مركز البابوية، فعاش بذلك الباباوات حياة البذخ كحياة الأمراء، حيث أصبح البابا في أواخر العصور الوسطى بالرغم من صفته الدينية حاكما مثل الملوك والأمراء، له أراضٍ يحكمها ويسيرها وله بلاط يعج بالموظفين، بل ظهر في بلاطه من المفاسد ما لم يسجل في بلاطات الأمراء والملوك.

هذا الوضع الديني الجديد المتعفن كان له انعكاسات خطيرة على الوضع السياسي فقد حاول بعد ذلك باباوات الكنيسة إبقاء كرسي البابوية في روما بإيطاليا لضمان تدفق الأموال عليها التي كانت تجمع من مختلف الأراضي الشاسعة في أوروبا الغربية.

لقد تنامت سلطة الباباوات وأصبح لهم سلطة تضاهي سلطة الملوك، فدخلوا في صراع ضد ملوك الإمبراطورية الرومانية المقدسة طيلة 5 قرون الأخيرة من العصر الوسيط.

وقد أدت هذه النزاعات داخل الكنيسة إلى ضعف الرابطة الدينية في أوروبا الغربية وقادت إلى إصلاح داخل الكنيسة خلال عصر النهضة. هذه الهيمنة السياسية التي حاولت الكنيسة فرضها بسبب ثراها ومصالحها، لم تكن الميزة الوحيدة السلبية التي تميزت بها و حادت بها عن المسيحية البسيطة، بل ظهرت فيها مفاسد أخرى أضرت بأخلاقها وعقيدتها منها الترويج لما عرف بصكوك الغفران (يعطيها البابا للمذنب ويضمن أن ذنبه غفر) حتى أصبحت هذه الصكوك تباع في البنوك.

ورغم أن الكنيسة كانت تحرم زواج رجال الدين حتى يتفرغوا إلى الدين المسيحي وحتى لا تنتقل مناصبهم بالوراثة، أقبل هؤلاء في نهاية العصر الوسيط على الزواج، ضاربين عرض الحائط تعاليم المسيحية وأهملوا واجبهم الديني وراحوا ينفقون أموال الكنيسة في مناحي غير أخلاقية، واهتموا مقابل ذلك بإقامة المباني والقصور وزخرفتها وشراء المناصب الدينية وبيعها، وهي العملية التي كانت تدر أرباحا خيالية على أصحابها.

ومن المفاسد الأخرى إساءة الكنيسة للثقافة والفكر والعلوم، فقد كانت رمزا للجمود والتقليد كما حاربت البحوث الجديدة.

وقد لخص أحد المؤرخين هذا الوضع الديني المتردي الذي هيمنت عليه مفاسد الكنيسة بقوله: "إن أوروبا في أواخر العصور الوسطى، كانت تحس باضطراب فكري وقلق روحي عظيم بسبب أن الكنيسة الكاثوليكية خضعت إلى سلطة بعض الباباوات الذين انغمسوا في الترف والبذخ و استخدموا الواسطة والمصلحة في إشغال الوظائف الدينية الكبرى".

وما جره هذا التطرف في السلوك الإنساني من هبوط وانحطاط عام في المستوى الخلقي وانحراف البابوية عن الشؤون الدينية و اهتمامها بالشؤون الدنيوية وظهور بعض البابوات بمظهر الأمراء العلمانيين يجمعون الثروة ويعملون على تقوية الولايات البابوية والعمل على جمع الأموال الطائلة عن طريق بيع صكوك الغفران.

3. <u>الوضع الاقتصادي والاجتماعي:</u>

كان النظام الإقطاعي هو السمة الغالبة على أوروبا الغربية خلال العصر الوسيط، وكنا قد أشرنا أن هذا النظام ظهر منذ القرن 9م واستمر إلى القرن 14م، وهذا لحاجة اجتماعية بعد الفراغ الذي حدث في أوروبا الغربية بانهيار الإمبراطورية الرومانية، التف عندها الضعفاء حول الأقوياء للحماية.

وكان امتلاك الأرض العنصر الأساسي في هذا النظام، فالذي يملك الأرض من الأمراء والملوك كان له القوة الاقتصادية التي بها تحكموا سياسيا في الفئات العاملة عندهم من الضعفاء.

ومنذ ذلك غدا الإقطاع شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي تكون فيه السلطات السياسية والاقتصادية للنبلاء الذين يتوارثونها جيلا بعد جيل، وهذا ما جعل طبقة اجتماعية معنية ممثلة في أصحاب الضياع الكبيرة (النبلاء) تفرض سياستها على مجموعة الفلاحين (الأقنان) الذين يعملون في هذه الضياع والجنود من الرجال الأحرار الذين يحرسونها.

ومن ثم أصبح أصحاب الضياع الذين يملكون إمارات (دوقيات) يسيطرون على المؤسسات الحكومية والقضائية اللامركزية.

وعلى هذا النحو فإن الهرم الاجتماعي في هذا النظام يتكون من أسياد (النبلاء، الفرسان، رجال الدين) وفئة العبيد من الفلاحين الذين يعملون كأرقاء عند الأسياد.

ولقد كانت فئة العبيد تتعرض إلى استغلال فظيع من ممارسات الفرسان وهيمنة الارستقراطية. فالمجتمع الأوروبي الذي كان يتشكل في غالبيته من الأقنان لم يكن للفرد فيه قيمة اجتماعية إذ لم يعترف بحريته فقد كان يملك حياته ولا يملك حريته، وكان يتبع الأرض عندما تباع ويكون أولاده دائما في خدمة صاحب الأرض. وكان هؤلاء يعملون 4 أيام في أرض سيدهم، وتعمل زوجة القن وأولاده في بلاط السيد دون مقابل، ولا يسمح القانون لأولاده بالتعلم في الكنيسة أو القيام بمهام التجارة في المدن إلا بإذن من السيد، ولا يسمح له بالزواج ولا يتزوج من ضيعة أخرى إلا بإذن من السيد، وهو ممنوع من الذهاب إلى المدينة، وإذا ذهب وتعدى بقاؤه فيها 3 أيام يصبح مطاردا ويحرم عليه دخول ضيعة السيد والضياع الأخرى، هذا فضلا عن الضرائب الكثيرة التي كانت تفرض على العبيد والتي أرهقت كاهلهم.

وإذا وصفنا حياته اليومية فإن القن كان يسكن أكواخا من القش والطين، يعيش طوال أيام الأسبوع في الطين. هذه الوضعية الاجتماعية الناتجة عن النظام الإقطاعي استمرت لقرون خلال العصر الوسيط.

ويلاحظ المؤرخون أنه منذ القرن 10م، بدأت تتحسن نوعا ما أوضاع الأقنان، حيث تميزت هذه الفترة بالتوسع في استصلاح الأراضي وفي الوقت نفسه تسابق الأمراء نحو الحصول على المزيد من الإقطاعات، الأمر الذي جعل الطلب كثيرا على الأقنان للعمل في الأراضي الجديدة، مما جعل الفرصة سانحة لتحسين أوضاعهم، ثم اهتدى هؤلاء لتحسين أوضاعهم إلى ممارسة الحرف والتجارة، عندها تشكلت النواة الأولى للمدن في القرن 10م.

وفي القرن الموالي كانت فترة الحروب الصليبية التي اندلعت سنة 1096م والتي أدت إلى القضاء على الكثير من الأمراء الإقطاعيين ممن ساهموا فيها، وأدى ذلك إلى الاستغناء عن الرقيق الذين أخذوا ينشطون تزامنا مع ذلك بالحرف والتجارة في المدن الناشطة، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة هجرة هؤلاء إلى المراكز التجارية وأصبحوا تجارا وحرفيين وبعضهم مارس الزراعة، الأمر الذي نتج عنه تحسن الحالة الاجتماعية وخاصة الصحية منها، إذ تناقصت وفيات الأطفال منذ منتصف القرن 10م فزاد النمو الديمغرافي.

وبذلك بدأت مظاهر الحياة الاجتماعية التعيسة التي هيمن عليها الإقطاع في العصر الوسيط تختفي تدريجيا في نهاية هذا العصر ليزول فيها هذا النظام خلال عصر النهضة بعد تطور التجارة وازدهار المدن.